

دور قائمة التدفقات النقدية للخرينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E G T B).

The role of the cash flow statement for treasury as one of out put of the accounting information system in developing the financial performance of the economic institution of biskra (E G T B).

هلا يلي إسلام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، islam.helaili@univ-biskra.dz

أحمد قايد نور الدين، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، n.gaid@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/07 تاريخ القبول: 2020/05/16 تاريخ النشر: 2020/06/29

ملخص: تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء وصولاً لتطويره، وعليه قمنا بدراسة نظرية وصولاً للدراسة التطبيقية التي من خلالها قمنا بحساب المؤشرات المشتقة من ذات القائمة وتحليلها، والنتيجة كانت موضحة للدور المهم للقائمة في تغطيتها لنقص الموجود في القوائم الأخرى وهذا لما تستطيع هذه القائمة من دراسته من خلال معرفة مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية وتقييم سيولتها وجودة الربحية والسياسات المالية لها، وهو ما يقود المؤسسة إلى التقييم ومنه تطوير أدائها المالي.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية؛ قائمة التدفقات النقدية؛ تطوير الأداء المالي؛

تصنيف JEL : C44، D83، M30، L49، O10.

Abstract: The study aims to clarify the importance of using the indicators derived from the cash flow list to assess performance and its development, so we studied the theory up to the applied study that enabled us to calculate and analyze indicators from the same list, and the result indicated the important role of the list in covering the shortage in other lists and this is its ability To study and know the extent of the institution's ability to generate cash and evaluate its liquidity, its profitability quality and its financial policies, which leads the institution to evaluate and develop its financial performance.

.keyword: Accounting information system; Statement of Cash Flows; Financial performance development;

JEL classification code : C44, D83, M30, L49, O10.

المؤلف المرسل: أحمد قايد نور الدين، الإيميل: n.gaid@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

تعتبر القوائم المالية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية وهي تعمل على تزويد جميع مستخدمي هذه المخرجات بمعلومات محاسبية ذات خصائص نوعية وذلك من أجل اتخاذ قرارات رشيدة ومن أهم هذه المخرجات نجد قائمة التدفقات النقدية حيث تزيد هذه القائمة من فعالية نظام المعلومات المحاسبية إذ توفر مستوى مناسب من الإفصاح من جهة وتزود العديد من الأطراف بالمعلومات حول النقدية من جهة أخرى ومن أهم هذه المعلومات قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها المستقبلية عن طرق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من خلال التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية.

1.1 طرح التساؤل الرئيسي: ونحاول في هذه الدراسة التطرق إلى قائمة التدفقات النقدية للخرينة من خلال اختبار قدرة المؤشرات المالية المشتقة منها على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على جميع نقاط القوة والضعف التي تقود المؤسسة إلى تطوير أدائها المالي في المستقبل، ومن هنا سعت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

2.1 أسئلة الدراسة: وللإجابة على التساؤل الرئيس نطرح الأسئلة الفرعية التالية.

أ. ما هي أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية؟

ب. كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

ت. هل ساهمة قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة محل الدراسة في تطوير الأداء المالي لها؟

3.1 فرضيات الدراسة: وعليه ننطلق من الفرضية التالية.

أ. تفودنا المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخرينة إلى تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

4.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية.

أ. التعريف بقائمة التدفقات النقدية للخبزفة كإحدى المخرجات الهامة لنظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية.

ب. التعريف بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخبزفة ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ت. أهمية المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخبزفة والمستخدمة في تقييم الأداء المالي في توجيه المؤسسة نحو تطوير أداءها المالي.

5.1 منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها اعتمدت الدراسة على الدراسة النظرية من خلال تحليل الدراسات السابقة والمصادر من كتب ودوريات وبحوث وغيرها من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم إجراء دراسة تطبيقية بغرض اختبار قدرة المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخبزفة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تقود نحو تطوير الأداء المالي.

6.1 الدراسات السابقة: ولإلمام بجميع جوانب الموضوع انطلقنا من الدراسة السابقة التالية.

أ. دراسة حسين أحمد دحدوح: دراسة تحليلية للمحتوي المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية 2008، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبيان الأثر الناتج من إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة في ملائمة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة في اتخاذ القرارات.

2. ماهية الأداء المالي: وسيتم التطرق إلي الأداء المالي في العناصر التالية.

1.2 تعريف الأداء المالي. ومن التعريفات التي قدمت للأداء المالي من خلال الأدبيات نجد ما يلي.

أ. **التعريف الأول:** ويعرف الأداء المالي بأنه " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها، كما يساعد أيضا على اتخاذ القرارات المالية و التسييرية الملائمة، و ذلك بناء على مجموعة من المؤشرات المالية". (خضير و بورنيسة، 2018، الصفحة 154)

ب. **التعريف الثاني:** وكذلك يعرف الأداء المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات". (فوزي و التجاني، 2015، الصفحات 30-31)

2.2 أهداف الأداء المالي. ويمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الآتي:

أ. **تحقيق الأرباح:** إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيده لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها ويضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة. (الحسني، 2013، الصفحة 234)

ب. **التوازن المالي:** يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض. (توفيق، 1986، الصفحة 21)

ت. تحقيق المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وك مفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأس المالي الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة. (العامري، 2007، الصفحة 602)

ث. السيولة واليسر المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية و اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية و المستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة و اليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح و الاحتفاظ بها. (حنفي، 2005، الصفحة 55)

3.2 تقييم الأداء المالي: وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار وتطوير نشاط المؤسسة المالي، حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية، لما تقدمه من معلومات وبيانات مالية تعكس الوقائع المالية للمؤسسة المستخدمة في تقييم أدائها المالي، وعليه وجب التحدث عن عملية التقييم حيث أن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالا إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة وعليه نتطرق إلي تعريف تقييم الأداء المالي من خلال ما اطلعنا عليه من أدبيات حيث يعرف بأنه " تقديم حكما (judgement) ذو قيمة (of value) على إدارة الموارد الطبيعية والمادية و المالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وبمعني آخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا ". (جمعة، 2000، الصفحة 38)

3. مخرجات نظام المعلومات المحاسبية: وقبل التحدث عن مخرجات نظام المعلومات

المحاسبية وجب لنا التطرق إلي تعريف نظام المعلومات المحاسبية أولاً حيث يعرف بأنه " أحد مكونات التنظيم الإداري ويختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلي الأطراف الخارجية والداخلية من خلال التقارير والقوائم المالية لاتخاذ القرارات المناسبة ". (موسكوف و مارك، 2002، الصفحة 25)

وبالحديث عن القوائم المالية فنجدها هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية وتتمثل في مجموعة من القوائم التي تلخص قدراً كبيراً من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة، ولقد حددت المادة 25 من قانون 07-11 من النظام المحاسبي المالي أنه على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيقها لهذا النظام أنها ملزمة بإعداد قوائم مالية سنوية. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة 22)

وقد حدد النظام المحاسبي المالي القوائم المالية بخمسة قوائم يتم إنتاجها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية وهي كتابي الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية للخرينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويقدم معلومات مكملة للميزانية و حسابات النتائج. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة 22)

4. ماهية تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. يعتبر التحليل المالي أداة

لاستخلاص المعلومات المالية من واقع البيانات المتوفرة بالقوائم المالية على وجه الخصوص بهدف التعرف على أداء المؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بأدائها في المستقبل وهذا من أجل مساعدة إدارة المؤسسة والمستثمرين وغيرهم على اتخاذ القرارات، المالية ويمكن التطرق إلي التحليل المالي من خلال التعاريف التي تناولتها أدبيات هذا الموضوع وهي كتابي.

أ. **التعريف الأول:** حيث يعرف التحليل المالي بأنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عليها وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق منها مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة " . (محمد، 2005، الصفحة 12)

ب. **التعريف الثاني:** ويعرف أيضا بأنه " دراسة نموذجية باستعمال أدوات تقنية ومعلومات محاسبية ومالية للمؤسسة من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية والحالية والمستقبلية الناجمة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها". (العالية، 2018 ، الصفحة 168)

5. جدول التدفقات النقدية للخرينة كإحدى مخرجات نظام المعلومات

المحاسبية: يعرف جدول التدفقات النقدية وفق النظام المحاسبي المالي ووفق المادة (1.240) من القانون 07-11 بأنه جدول يهدف إلي إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدي قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، و يقدم جدول التدفقات النقدية مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) هذا ما جاءت به المادة (2.240) من القانون 07-11 التي تتضمن ما يلي. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة 26)

أ. التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

ب. التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

ت. التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل) أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)

ث. تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.

ويقدم جدول تدفقات الخرينة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وذلك كما يلي.
(الجريدة الرسمية، 2009، الصفحة 26)

أ. الطريقة المباشرة: تتمثل في.

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المالية المقصودة.
- ب. الطريقة الغير مباشرة: وتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان.

- آثار المعاملات دون التأثير في الخرينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، الموردن)
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة)
تقدم كل على حدي.

6. المؤشرات المالية المشتقة من جدول التدفقات النقدية للخرينة. توجد العديد

من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من جدول التدفقات النقدية للخرينة بغرض التحليل، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب أغراض المحللين الماليين لذلك يجب على المحلل المالي اختيار النسب المالية التي تخدم أهدافه، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب والمؤشرات المالية والتي تم استنتاجها من جدول التدفقات النقدية للخرينة يمكن توزيعها

وتصنيفها إلي كتل متجانسة وذلك لقياس النقدية المتاحة، قياس جودة الأرباح، قياس السيولة، وقياس مؤشرات تقييم سياسات التمويل وهي كما يلي. (شنوف، 2014، الصفحات 183-191)

1.6 مؤشر التدفق النقدي المتاح: ويحسب وفق العلاقة التالية.

التدفق النقدي المتاح = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

إذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها، أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أنه على المؤسسة سواء الاقتراض أو زيادة رأس المال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل أخرى

2.6 مؤشرات تقييم جودة الأرباح: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخرينة واستخداماتها لتقييم ربحية المؤسسة ما يلي .

أ. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي. وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية.

= التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي / الاحتياجات النقدية الأساسية.

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: (مطر، 2006، الصفحة 162)

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، سداد الديون المستحقة خلال العام.

ب. نسبة النقدية من النشاط التشغيلي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

= صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل

وتوضح هذه النسبة مدي مقدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ت. نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي. وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{مجموع الأصول.}$$

وتوضح هذه النسبة مدي مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

ث. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات. ويحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي} / \text{صافي المبيعات.}$$

وتعكس هذه النسبة مدي كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية.

ج. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلي حقوق الملكية: وتحسب وفق العلاقة

$$\text{التالية.} = \text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} / \text{حقوق الملكية}$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية أو الأموال الخاصة من التدفقات النقدية وهذا يدل

على مستوى الكفاءة لدي المؤسسة في توليد النقدية من خلال أموالها الخاصة.

3.6 مؤشرات تقييم السيولة: ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية

للخرينة واستعمالها لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي.

أ. نسبة تغطية النقدية: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي} / \text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة}$$

للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة الضرورية للأنشطة التمويلية والاستثمارية ما يلي.

(مطر، 2006، الصفحة 164)

الديون والقروض المستحقة الدفع، الدفعات الإيجارية لعقود الإيجار الرأسمالية، المبالغ

المدفوعة في شراء الأصول الثابتة، توزيعات الأرباح.

وتشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها ومدى الحاجة إلي التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

ب. نسبة كفاية التدفق النقدي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} / \text{الالتزامات المتداولة.}$$

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.

ت. نسبة التدفق النقدي الحر: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} - (\text{الإنفاق الرأس مالي} + \text{توزيعات الأرباح})$$

✓ الإنفاق الرأس مالي = المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية + المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية.

✓ توزيعات الأرباح = الحصاص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

حيث أن هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات وشراء الاستثمارات دون الرجوع إلي مصادر خارجية.

4.6 مؤشرات تقييم سياسات التمويل: و أهم نسب تقييم سياسة التمويل في المؤسسة ما يلي.

أ. نسبة التوزيعات النقدية: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{التوزيعات النقدية للمساهمين.}$$

وتعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة من فترة إلي أخرى.

ب. نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \text{التحصيلات المتأتية من القروض} / \text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية.}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.
ت. نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتحسب وفق العلاقة التالية.

$$= \frac{\text{الإنفاق الرأس مالي الحقيقي (الزيادة في الأصول الثابتة)}}{\text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم.}}$$

تقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الإنفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الأصول الإنتاجية الثابتة وتخدم هذه النسبة فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة موائمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.
(مطر، 2006، الصفحات 165 - 166)

7. عرض جدول التدفقات النقدية للخرينة للفترة 2016 / 2018 ودراسة

مؤشراته المالية. من خلال قراءة البيانات والمعلومات التي يتضمنها جدول التدفقات النقدية للخرينة يمكن الاعتماد على الفكرة التي تؤيد الإفصاح من خلال التدفقات النقدية للخرينة لأنه يجب على مجموعة من التساؤلات والتي غالبا ما تغشل القوائم المالية الأخرى في الإجابة عنها كون قائمة تدفقات الخرينة تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر وهو ما يزود مستخدمي القوائم المالية بقدرة المؤسسة على توليد النقدية واحتياجات المؤسسة من هذه النقدية وبما أن قائمة تدفقات الخرينة تمثل أحد مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، و التي يمكن على أساسها استخراج مختلف المؤشرات المالية المساعدة على اتخاذ القرارات المالية.

وفي دراستنا هذه سنحاول دراسة جدول تدفقات النقدية للخرينة المعد بالطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي وذلك لفترة ثلاثة سنوات المتتالية الأخيرة ووفق الجدول التالي.

الجدول رقم 01: تطورات جدول التدفقات النقدية للخرينة للمؤسسة للفترة 2018/2016

2018	2017	2016	البيان
			تدفقات أموال الخرينة المتأتية من الأنشطة العمليانية
791718807.28	981601820.75	821116199.30	التحصليات المقبوضة من عند الزيان
748561805.74	1206686042.79	668888279.74	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
0	0	0	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
5551694.00	16053019.00	23128779.00	الضرائب عن النتائج المدفوعة
37605307.54	-241137241.04	129099140.56	تدفقات أموال الخرينة قبل العناصر غير عادية
-41163.60	0	0	تدفقات أموال الخرينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
37564143.94	-241137241.04	129099140.56	صافي تدفقات أموال الخرينة المتأتية من الأنشطة العمليانية (1)
			تدفقات أموال الخرينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
38610213.97	205608869.07	31565131.09	المسحوبات عن اقتناء تبيئات عينية أو معنوية
1319394.00	0	524000.00	التحصليات عن عمليات التنازل عن تبيئات عينية أو معنوية
384500000.00	170000000.00	340000000.00	المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية
240000000.00	400000000.00	270000000.00	التحصليات عن عمليات التنازل عن تبيئات المالية
9047222.22	13760842.45	10900681.63	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
	0	0	الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
172743597.75	38151973.38	-90140449.46	صافي تدفقات أموال الخرينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (2)
			تدفقات أموال الخرينة المتأتية من الأنشطة التمويل
	0	0	التحصليات في أعقاب إصدار أسهم
15000000.00	40000000.00	50000000.00	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
13982058.23	355194003.55	12198767.00	التحصليات المتأتية من القروض
24381.20	0		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-1042322.97	315194003.55	-37801233.00	صافي تدفقات أموال الخرينة المتأتية من الأنشطة التمويل (3)
	0	0	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
-136221776.78	112208735.89	1157458.10	تغير أموال الخرينة في الفترة (1+2+3)
366173108.43	253964372.54	252806914.44	أموال الخرينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
229024415.08	366173108.43	253964372.54	أموال الخرينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
-137148693.35	112208735.89	1157458.10	تغير أموال الخرينة خلال الفترة
-107055191.39	66165069.66	-134668844.27	المقاربة مع النتيجة المحاسبية قبل الضرائب

(وحدة القياس دج)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة للمؤسسة.

ومن أجل تحليل المحتوي المعلوماتي لجدول التدفقات النقدية للخرينة نقوم بالتحليل المالي للوضع المالية المؤسسة باستخدام المؤشرات المالية المشتقة من ذات القائمة للحصول على صورة أوضح عن تطورات نقدية المؤسسة.

الجدول رقم 02: التطورات الحاصلة لمؤشرات جدول التدفقات النقدية للخرينة للفترة 2016/2018

رقم المؤشر	اسم المؤشر المالي	قانون الحساب	2016	2017	2018
			النسبة أو القيمة	النسبة أو القيمة	النسبة أو القيمة
01	التدفق النقدي المتاح	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	219239590	279289214.4	-135179453.8
02	نسبة تغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الإستثمارية والتمولية	0.34	-0.64	0.08
03	نسبة كفاية التدفق النقدي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الالتزامات المتداولة	1.12	-1.95	0.20
04	التدفق النقدي الحر	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية - الإنفاق الرأس مالي + توزيعات الأرباح	-292465990.6	-656746110	-400546070
05	نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ الاحتياجات النقدية الأساسية	0.77	0.61	0.67
06	مؤشر النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ صافي الدخل	1.19	-4.36	-1.22
07	العائد على المبيعات من التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/ صافي المبيعات	1.14	1.64	1.45
08	العائد على الموجودات من التدفق النقدي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الموجودات	0.05	-0.08	0.01
09	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى حقوق الملكية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ حقوق الملكية	0.06	-0.11	0.01
10	نسبة تغطية التوزيعات النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية/ التوزيعات النقدية للمساهمين	2.58	-6.02	2.5
11	نسبة محصلات الفوائد والتوزيعات	التحصيلات المتأتية من القروض/ التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	0.01	0.36	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول تطورات التدفقات النقدية للخرينة.

تفسير وتحليل نتائج المؤشرات والتعليق عليها (حيث ترتيب التفسير يتبع ترتيب الجدول):

1. من خلال الجدول السابق يتبين بأن التدفق النقدي المتاح لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة موجب في السنة الأولى 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشروعاتها إلا أن هذه الحالة تغيرت خلال السنتين الأخيرتين ليسجل هذا المؤشر قيمتين سالبتين على التوالي سنتي 2017 و2018 وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حرجة وليست لها المقدرة لتغطية جميع التزاماتها وعلى المؤسسة تدارك الوضع في اقرب اجل من خلال إيجاد مصادر تمويل أخرى.

2. نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2016 حققت نسبة تغطية نقدية موجبة وقل من الواحد وهذا يعني أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي تساهم في تغطية جزء مهم من الالتزامات الاستثمارية والتمويلية وهي وضعية مقبولة نسبيا وخلال سنة 2017 سجلت المؤسسة نسبة تغطية نقدية سالبة وهذا يعني أن النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي لم تساهم في تغطية الالتزامات الاستثمارية والتمويلية بل لم تكن كافية حتى لتغطية الالتزامات التشغيلية وهو ما يؤكد أن السيولة المتوفرة لدى المؤسسة هي نقدية عاطلة وليست متولدة خلال الدورة من النشاط الرئيسي للمؤسسة ثم لي يسجل هذا المؤشر قيمة موجبة سنة 2018 إلا أنه اقل من الواحد بكثير وهي وضعية غير صحيحة على المدى البعيد للمؤسسة.

3. حيث تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، ونلاحظ من الجدول أنه خلال السنة الأولى من الدراسة سجل هذا المؤشر قيمة موجبة أكبر من الواحد وهذا يدل على أن للمؤسسة قدرة على تحقيق تدفقات نقدية كافية من أنشطتها التشغيلية لتغطية التزاماتها المتداولة وهذا يعني أن سيولتها جيدة بينما في سنة 2017 سجل المؤشر قيمة سالبة وهو ما يعكس وضعية المؤسسة بعدم قدرتها على تحقيق تدفقات نقدية كافية من

أنشطتها التشغيلية لتغطية التزاماتها المتداولة خلال هذه السنة وهذا ما يدل على أن سيولتها سيئة خلال سنة 2017 ونلاحظ أيضا أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سجل قيمة سالبة وهو ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها في الأجل المحددة ورغم تغير الوضعية خلال سنة 2018 وتسجيل قيمة سالبة لهذا المؤشر إلا أنها تبقى وضعية ضعيفة لأن قيمة المؤشر اقل من الواحد.

4. حيث أن هذا المقياس يبين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلي مصادر خارجية وبعد حسابنا لهذا المؤشر نلاحظ انه حقق قيمة سالبة خلال سنوات الدراسة بقيم متفاوتة مما يشير إلي أن المؤسسة لم تغطي التزاماتها النقدية المخطط لها وليس لديها النقدية الكافية للتوسع في حجم أصولها الأمر الذي يعني أن مرونة المؤسسة انخفضت وهذا يشكل خطر على المؤسسة في حالة استمرار الوضع على حاله قد تضطر المؤسسة إلي الاقتراض أو بيع استثماراتها.

5. نلاحظ من الجدول أن نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية المحصل عليها خلال جميع سنوات الدراسة لم تصل إلي الواحد الصحيح لتضمن المؤسسة تغطية كافة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية بنسبة 100% وعرفت النسبة تغيرات طفيفة خلال سنوات الدراسة بين انخفاض وارتفاع وسجلت انخفاض سنة 2017 مقارنة 2016 التي كانت قريبة بعض الشيء من الواحد الصحيح ثم لتسجل ارتفاع سنة 2018 مقارنة 2017 وهو ما ينبأ بأن المؤسسة بدأت بتدارك الأمر من اجل الرفع من القدرة على تلبية الاحتياجات النقدية .

6. حيث يبين هذا المؤشر نسبة الأرباح النقدية من أصل صافي الأرباح السنوية المحتسبة على أساس الاستحقاق وحققت المؤسسة مؤشر اكبر من الواحد وهي نسبة جيدة تعكس ارتفاع جودة الربحية خلال سنة 2016 ثم لي يسجل في السنتين الأخيرتين من الدراسة قيمة سالبة وهو ما يعكس انخفاض جودة الربحية خلال سنوات الأخيرة من الدراسة.

7. حيث تمثل النسب المتحصل عليها في الجدول أعلاه الائتمان و نجد أن ائتمان المؤسسة خلال سنوات الدراسة موجب وسجل تغيرات متفاوتة من سنة إلى أخرى وتعكس هذه النسب مدي كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.
8. وتبين هذه النسبة مدي قدرة الموجودات على توليد التدفق النقدي التشغيلي أي مساهمة الموجودات في توليد النقدية حيث خلال سنة 2016 سجلت نتيجة موجبة وضعيفة مقارنة بحم الموجودات لدي المؤسسة لتسجل بعد ذلك نتيجة سالبة نتيجة لتحقيق صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لنتيجة سالبة وهو ما انعكسا على تسجيل هذا المؤشر لقيمة سالبة.
9. تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية ونلاحظ من الجدول أن النسبة منخفضة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت قيمة 06 % سنة 2016 كما نلاحظ أن المؤسسة لم تستطع رفع هذه النسبة بل استمرت في الانخفاض لتصل سنة 2017 قيمة 1.1- % وبعدها سجلت ارتفاع ضئيل في هذه النسبة سنة 2018 بنسبة 1% وهذا يدل على انخفاض مستوى الكفاءة لدي المؤسسة في توليد النقدية وانخفاض جودة أرباحها.
10. وتعكس النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدي قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة في توزيع الأرباح واستقرارها حيث سجل خلال سنوات الدراسة نسب لا بأس بها إلا انه سنة 2017 سجلت قيمة سالبة و تدل على أن الأنشطة التشغيلية لا تضمن توزيع الأرباح لتحقيقها قيمة سالبة خلال تلك السنة.
11. نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة متحصلات الفوائد والتوزيعات ضعيفة جدا خلال السنة الأولى من الدراسة وهذا ما يعكس فشل المؤسسة في تحصيل عوائد جيدة من جراء استثمار أموالها في النشاط التشغيلي ثم سجل هذا المؤشر نسبة 36% خلال سنة 2017 ويدل على

التحصيل الجيد لاستمرار المؤسسة في استثمار أموالها في نشاطها التشغيلي ثم لي تسجل المؤسسة سنة 2018 نسبة 1% وهو ما يفند ما سبق وتبقى المؤسسة في وضعية صعبة.

8. خاتمة:

من خلال الدراسة توصلنا إلي أن قائمة التدفقات النقدية من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وهي تختلف في إعدادها عن المخرجات الأخرى كون الميزانية وجدول النتائج يعتمد إعدادهما علي الاستحقاق أما قائمة التدفقات النقدية تعتمد في إخراجها علي مبدأ النقدية مما يجعلها إحدى القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عليها فهي تمد مستخدمي القوائم بجميع المعلومات حول قدرة المؤسسة على توليد النقدية ومدى قابلية المؤسسة لتجديد استثماراتها اعتماد على النشاط التشغيلي وفي حالة الافتراض تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وهو ما لا توفره القوائم المالية الأخرى.

1.8 الإجابة عن فرضية الدراسة. بالنسبة للفرضية التي تقول " نقودنا المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للخرينة إلي تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، من خلال الدراسة تم التأكد من صحة هذا الافتراض حيث توصلنا إلي أن قائمة التدفقات النقدية للخرينة توفر مؤشرات مالية تسمح للمسير المالي من خلال تحليلها ومقارنتها بدورات أخرى بأن يقف على جميع نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة وفحص جميع جوانبه سواء ما تعلق بالنقدية والسيولة ومستوى الربحية والسياسات المالية أي جميع جوانب تلك القائمة أي ما يخص الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية وهو ما لا توفره القوائم الأخرى ومما سبق يمكن للمؤسسة أن تساهم في تطور أدائها المالي من خلال هذه القائمة.

2.8 نتائج الدراسة: من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة توصلنا إلي النتائج التالية.

أ. يعتبر التحليل المالي أداء مهمة في يد المؤسسة تستخدمها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المتمثلة أساس في القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

ب. تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة تتميز عن باقي القوائم المالية الأخرى فهي ليست بديلا لأي قائمة أخرى وإنما مكملة لها.

ت. من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة من خلال المؤشرات المشتقة منها تبين لنا بأن المؤسسة لا توفر نقدية كافية من أجل مواجهة جميع الالتزامات المتمثلة أساس في تكاليف الاقتراض الذي تهدف من خلاله المؤسسة إلي زيادة أصولها الثابت والاستثمار فيها وعليه مالا يعكسه النشاط التشغيلي للمؤسسة، لان المؤسسة غير قادرة على تسديد تكاليف الاقتراض و هذه الوضعية صعبة بعض الشيء وهنا يجب على المؤسسة أن توفر النقدية الكافية لمواجهة جميع الالتزامات في المستقبل.

3.8 توصيات الدراسة: في ضوء النتائج السابقة نوصي بما يلي .

أ. ضرورة الاستفادة من المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية من خلال مؤشراتها المالية.

ب. يجب أن تهتم جميع المؤسسات بمؤشرات قائمة التدفقات النقدية وتحللها وتفسرها للوصول لتطوير أدائها المالي.

المراجع

1. الأمانة العامة للحكومة الجريدة الرسمية. (2009). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الإصدار 19). الجزائر: المطبعة الرسمية.
2. السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة. السعودية: دار المريخ للنشر.
3. جميل أحمد توفيق. (1986). الإدارة المالية. بيروت لبنان: دار النهضة العربية.
4. خنفري خيضر، و مريم بورنيسة. (2018). تحليل الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية البترولية سونطراك. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد02 (المجلد 09).
5. ستيفن موسكوف، و جسكين مارك. (2002). تصميم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. (كمال الدين سعيد، و حامد حجاج أحمد أحمد، المترجمون) السعودية: دار المريخ للنشر.
6. شعويبي محمد فوزي، و الهام التجاني. (جوان، 2015). تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2011/2005. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد17.
7. شعيب شنوف. (2014). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS (المجلد 01). عمان الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
8. صالح مهدي محسن العامري. (2007). إدارة الأعمال. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
9. عبد الغفار حنفي. (2005). تقييم الأداء ودراسات الجدوي. الإسكندرية مصر: الدار الجامعية.
10. غالمي العالية. (مارس، 2018). التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية .
11. فلاح الحسن الحسني. (2013). إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر (المجلد 02). الأردن: دار وائل للنشر.
12. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والأدوات والاستخدامات العلمية (المجلد 02). عمان الاردن: دار وائل للنشر.
13. منير شاكر محمد. (2005). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. عمان الأردن: دار وائل للنشر.